

قاضيمير شرح اللارى

معارف عموميه نظارت جليله‌سنك ٢٢٤ نومرولى فى ٨ اغستوس
سنه ٣١٦ تاريخلو رخصت رسميه‌سيله طبع اولنمشدر

درسعادت

سنه

١٣١٨



حاشية لمصلح الدين اللارى على شرح قاضيمير رحمهما الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الذى تخلص بهداية حكمته حواشى قلوبنا عن غواشى الريوب والاوهام* وتنور بكحل دلالته عيون بصيرتنا عن غشاوة الشكوك والاشتباه فى المرام* والصلاة على من اغترف العالمون من زلال حكمته عين اشاراته للنجاة عن الاسقام والشفاء عن الآلام* واعترف العالمون بان انوار المعرفة من اشراق تلويحاته تلوح على هياكل النفوس والواح الافهام* وعلى آله واصحابه المشائين فى ركابه العالى لاستفاضة المعانى والاشراقيين الذين اشرقوا على الانام انوار الايمان وآثار الاسلام (امابعد) فيقول افقر الخلق الى الله البارى محمد المدعو بمصلح الدين اللارى الانصارى اصلح الله تعالى حاله وحمد مآله انى اتيت فيما مضى بحواشى كاشفة عن غواشى على شرح الهداية * التى لبعض من متأخرى اهل الفضل والدراية * ولم آل جهدا فى التحقيق ومابه يليق من التدقيق * ثم تلاعب الملوان وترامى البلدان قد يغرقنى فى بحار الهموم والاحزان * وقد يحبسنى فى مضيق لا يهب فيه نسيم العرفان * فجعلنى متخذا للعلوم والمعارف ظهريا * وصيرنى جاعلا للطائف الفنون نسيا منسيا * ثم بعد برهة من الزمان اشتغلت بمباحث ذلك الشرح * معلقا عليه بعضا من وجوه التعديل والجرح * واذا اردت جمعها مع تفرق الحال وتشتت البال وتراكم افواج الكلال* وتلاطم امواج الملال فاستعنت بالله الملك المتعال وشرعت فى المقال (قال اعلم ان الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات آه) اقول للمناظرين الناظرين فى هذا التعريف انظار لان المراد بالعلم اما القواعد المخصوصة او ادراكها او الملكة فانه يستعمل على ما اشتهر فى هذه المعانى الثلثة وعلى الاول يكون معنى التعريف

ان

بسم الله الرحمن

الرحيم بعد الحمد والصلوة

يقول العبد [illegible] عبد القادر [illegible] والعفو له الرحمة

[illegible] القادر [illegible] الشيخ النبي

السعيد [illegible] حنفيا [illegible] تعلق الكل بالجزء ق ادراك قواعد

ق متعلقه اه تعلق الاضافة لان الاسم في عداد الجدا [illegible] فلان

الخ الاصطلاحي [illegible] قوله متعلقه بها والافهو متعلقة به ولا

[illegible] الخ متعلقا بمحذوف [illegible] ق الادراك التصديق [illegible]

قوله باحوال الخ قدر قوله قواعد الخ اشارة الى ان المراد [illegible] الادراك التصديقي [illegible]

[illegible] الى التصور او الاعم لالانه [illegible] ق الاول [illegible] عدم التفصيل الالاحي [illegible]

التصورات التصديقات بدخول [illegible] زيادة معرفة [illegible] نفس التصورات [illegible] الا انه [illegible]

[illegible] عبارة الشيخ [illegible] التصورات منقدمة على التصديقات [illegible] والطلب انه انما [illegible] اول الان [illegible]

[illegible] ذكر الاعيان اولان لا يكون البحث المذكور [illegible] الحكمة لانه لا يبحث هذا التفسير [illegible]

[illegible] بعد هذا التفسير [illegible] باب [illegible] بعضها [illegible] تصحيحا على انه ليس [illegible]

[illegible] انه على [illegible] ق مع انه [illegible] ق ان الايكفيه اه [illegible] الامور العامة لان ما لجابة [illegible]

[illegible] عن الموجودات الذهنية [illegible] ق اطلاق العلم [illegible] للوضع [illegible]

ق مع انه لو دون اه علاوة [illegible] على ما اذا [illegible]

[illegible] حمل المعنى [illegible] بيان الاطلاق [illegible] ق ما خوذة [illegible]

مطلقا تقل [illegible] مطلقا نظرية كانت [illegible]

اما البيان [illegible] ملكتنا من [illegible] ان لا يكفي

٤ في كون الملكة من معاني العلم مجرد كونها حاصلة من تكرر تلك التصديقات الحاصلة من الدلائل بل لابد ان تكون حاصلة من
تكرر تلك الدلائل ايضا اى كل المسائل فعلى هذا لا يرد انه لا حاجة الى هذا القيد بعد تقييد التصديقات الحاصلة من تكررها انه
ق ويدل عليه اى على اطلاق العلم على ذلك المفهوم الكلي المذكور ق جعل بعض تعريفاته اه وجه الدلالة ان كونه تعريفا يدل على كونه كليا
لان التعريف انما هو بامر كلي وكليته انما تكون بان يكون له افراد اذ لا كلية بدون الافراد ولا افراد يصدق عليها ويطلق عليها
اسم العلم سوى المعاني المذكورة فيكون اسما صادقا على كل منها وكونه تعريفا اسميا يدل على ان المقصود بيان مفهوم الاسم وكونه حدا
يدل على ان المراد من ذلك الاسم هو هذا المعنى بعينه لا انه من عوارضه كما في الرسم ولا دلالة في ذلك على ان هذا المعنى موضوع له لذلك
الاسم كما توهم يشير الى ذلك قوله فالمعاني خمسة الخ حيث فرع على ذلك احتمالات ثلثة لذلك المفهوم الكلي ثانيها ما يكون آلة لوضع العلم بازاء
معانيه الاربعة لا ان يكون موضوعا له واما دلالة كونه اسميا على السابعة المقصودة بيان مفهوم الاسم فلانه الفارق بين التعريفات
الحقيقية التي كان المقصود منها بيان الحقائق من دون اعتبار الاسماء وبين التعريفات الاسمية التي يعتبر فيها الاسماء واما الفرق
بينها وبين التفسيرات اللفظية فباشتراط التركيب في التعريفات الاسمية والافراد في التفسيرات اللفظية واما دلالة كونه حدا على ان المفهوم
المذكور بعينه هو المعنى المراد من اللفظ فلان الحد الاسمي ما يكون بنفس الامور الماخوذة في معنى الاسم بخلاف الرسم فانه يكون بعوارض
الخارجة عنه اللاحقة له ق فالمعاني خمسة اى اذا ثبت باذكر اطلاق العلم على ذلك المفهوم الكلي ثبت ان المعاني التي وضع لها لفظ العلم
خمسة اذا كان ذلك الكلي موضوعا له كالمعاني السابعة اولانها ثانية اذا كان ذلك المفهوم آلة لوضع لفظ العلم للمعاني الاربعة كما انه
موضوع لها بالوضع الشخصي او ان المعنى الموضوع له لذلك اللفظ واحد اذا كان هو الموضوع له كما في الاحتمال الثالث وههنا
احتمال آخر وهو ان يكون آلة للوضع للمعاني الاربعة من دون ان يكون كل منها موضوعا له بالوضع الخاص ولم يتعرض له الشارح ولا
الى وجهها ق هو الموضوع له اى كالمعاني الاربعة السابقة لا ان يكون آلة للوضع كما في الاحتمال الثاني ق اربعة منها لو حظ الخ
اقول لتجويز ذلك اطلاقه على كل منها بخصوصه لان الاصل في الاطلاق هو الحقيقة   عبد القادر المهاجر النجمي رحمه الله تعالى يا شاه مد

تعلق الكل بالجزء فان تلك الاحوال محمولات لموضوعات القواعد

ان الحكمة قواعد مخصوصة متعلقة بالاحوال المذكورة وعلى الثانى انها ادراك قواعد مخصوصة متعلقة بها وعلى الثالث انها ملكة ادراكها لا يقال لا يجوز استعمال اللفظ المشترك فى التعريف بدونها القرينة وقد استعمل ههنا بلا قرينة لانا نقول ان ذلك اذا لم يكن كل من المعانى قابلا لان يراد واذا صح ارادة كل منها كما فى هذا المقام جاز الاستعمال وعلى كل تقدير من التقادير المذكورة يلزم منه محذورات (الاول خروج معرفة التصورات من الحكمة مع انها منها كما يشعر به عبارة الرئيس فى مفتتح الشفاء (الثانى خروج باب الامور العامة من الحكمة اذ هى ليست من الاعيان مع انها باب منها (الثالث ان العدد موضوع علم الحساب وهو ليس من الاعيان لان العدد مركب من الوحدات وهى ليست من الاعيان فلا يكون العدد من الاعيان فيخرج علم الحساب من الحكمة مع انها من اقسامها (الرابع ان الدوائر الموهومة المبحوثة عنها فى الهيئة ليست من الاعيان فيلزم خروج بحثها عن الحكمة مع انها من ابواب الهيئة والهيئة من اقسام الحكمة (الخامس انه يبحث فيها عن الوجود الذهنى ايضا فلا يكون مخصوصة باحوال الاعيان (السادس انه يبحث فيها عن المعدومات ايضا (السابع ان المراد بالاحوال اما جميعها فيلزم ان لا يكون شخص حكيما وان لا يكون المدون حكمة بل بعضا منها مع انه ليس كذلك (وان اريد فى الجملة يلزم ان يكون العالم بعضها حكيما مع انه ليس كذلك (وان اريد جميع الاحوال المدونة يلزم انه اذا جاء حكيم اخر ودون احوالا اخر لا يكون الحكيم السابق حكيما لانه ليس باحثا عن جميع الاحوال المدونة فان قلت حكيم كل زمان يجب علمه بالاحوال المدونة فى زمانه قلت يلزم ان لا يكون الحكيم السابق حكيما فى ذلك الزمان مع انه حكيم فيه مع انه لو تدون شخص احوالا فى زمانه يلزم ان لا يبقى ذلك الحكيم حكيما ما لم يعلم تلك الاحوال ولم يبحث عنها واذا اردت تحقيق الكلام وتنقيح المقام فعليك ان تسمع لما نلقى اليك (اعلم انه قد وقع اطلاق العلم وما يساوقه على معان (احدها المسائل المخصوصة اما مطلقا واما مقيدا كالكلام المقيد مسائله بانها مأخوذة من الشرع (وثانيها التصديق بتلك المسائل عن دليل لا مطلقا سواء كان يقينيا او ظنيا (وثالثها الملكة الحاصلة من تكرر تلك التصديقات اى ملكة استحضارها متى شاء لكن اذا كانت ملكتها عن دليل وقد يطلق الملكة على التهيء التام وهو ان يكون عنده ما يكفيه لاستعلام ما يراد (ورابعها مجموع المسائل والمبادى التصورية والتصديقية والموضوعات كما قرع سمعك ما قيل ان اجزاء العلوم ثلثة (وخامسها مفهوم كلى صادق على كل واحد من تلك الاربعة ويدل عليه جعل بعض تعريفات العلوم حدا اسميا فالمعانى خمسة اذا كان ذلك الكلى هو الموضوع له اما اذا كان آلة لوضع العلم بازاء كل واحد من تلك الاربعة فالمعانى ثمانية اربعة منها لوحظ كل واحد منها بالذات ووضع بازائه لفظ العلم وكل واحد من الاربعة الاخر وضع بازائه العلم ملحوظا فى ضمن الامر الاجمالى الكلى ويحتمل ايضا ان يكون

ذلك الامر الكلى الاجمالى موضوعا له واطلاقه على كل واحد من الاربع لوجوده فى ضمنه
كما يقال لزيد انه انسان وعلى هذا فلا تعدد فى معناه وقد يطلق لفظ الحكمة خاصة على التصديقات
والتصورات كما صرح به الرئيس فى مفتتح كتاب الشفاء وعلى مجموعهما مع العمل ايضا وعلى
هذا تخرج من بين العلوم (واذا عرفت ما فصلناه لك فنقول يمكن ان يقال لا يبعد ان يراد بالعلم
الوارد فى التعريف الادراك اعم من ان يكون تصورا او تصديقا فالمراد ان الحكمة هى الادراك
المتعلق باحوال الاعيان تصورا او تصديقا وعلى هذا كان اطلاق العلم على المعنى السادس
المختص بالحكمة ولا يخرج شئ من التصورات التى لها فرد فى الخارج فان كل تصور له فرد
فى الخارج يصدق عليه انه من احوال الاعيان ولا بأس من خروج ما ليس له فرد فى الخارج
من التصورات اذ لا كمال يعتد به فى ادراكه وكذا بحث الامور العامة لا يخرج عنها اذ فى ذلك
البحث ادراكنا يتعلق بالامور العامة تصديقا وهى من احوال الاعيان كما لا يخفى وكذا فى علم
الحساب ادراكنا يتعلق بالعدد تصديقا وهو من احوال الاعيان فلا يلزم خروجه ايضا واما
بحث الدوائر فمن الامور التى يبحث عنها استطرادا لتوقف معرفة احوال الفلك عليها واما البحث
عن الوجود الذهنى والبحث عن المعدومات فعلى سبيل التبعية وما قاله سيد المحققين قدس سره
من ان البحث عن الوجود الذهنى بحث عن الموجود الخارجى من حيث انه هل له نوع آخر
من الوجود اولا ففيه بحث لانه انما يتم اذا كان الوجود الذهنى مخصوصا بالاعيان ولا يعرض
للمعدومات مع انه ليس كذلك وانما يعرض للماهية نفسها سواء كانت موجودة فى الخارج اولا
فلا يكون من الاعراض الذاتية للموجود الخارجى لانه اعم منه بل نقول ان الوجود الخارجى
ايضا ليس من الاعراض الذاتية والا لكان عارضا فى الخارج وموقوفا على الوجود الخارجى
كسائر اعراضها فيلزم توقف الشئ على نفسه ولذلك قالوا موضوع العلم لا بد ان يكون
مسلم الثبوت فيه فلا يكون اثبات الوجود فيه من مسائل هذا العلم فاندفعت الشبه الست الاول
واما السابع فسيجئ جوابه وبمثل ما فسرنا العلم فى التعريف فسر العلوم فى قول صاحب
المطالع فهذا مختصر فى المعارف الالهية والعلوم الحقيقية (واعلم ان الجواب عن الثلثة الاول
مبنى على حمل العلم بمعنى الادراك الاعم او على المعنى الرابع او الخامس والجواب عن البواقى
يتم على تقدير كل من المعانى ويمكن ان يقال لا بأس من خروج التصورات اذ تصورات الوجوه
يحصل فى ضمن الاحكام والاطلاع على الحقايق وان كان كمالا للنفس لكن حصوله متعذر
او متعسر فلذا لا ينظر فى التعريف اليها ويمكن الجواب عن السابع بان المراد بالعلم الملكة
بمعنى التهيئ او المعنى الخامس وصدقه باعتبار الملكة وعلى هذا نختار ان المراد جميع الاحوال
مدونة اولا (وقوله فيلزم ان لا يكون شخص حكيما مم بل يجوز اتصاف كثير بهذا المعنى وقوله
ان لا يكون شخص المدون حكمة بل بعضا منها لا محذور فيه بل لا حصر فى مسائل علم من العلوم

قوله فبأن التوافق الزماني يعني الترتيب في الابتداء والمعية في الترك محمول بالفورة وان اريد التوافق في بعض الزمان فهو لا ينافي
كون الزمان الثاني اقل وكذا قطع الزمان الثلاثي لمسافة اكثر اذا كانت الحركة فيه اسرع لا ينافي كون الزمان الثاني اقل هذا
والصواب ما في بعض النسخ هكذا ابل يلزمه كون الزمان الثاني اقل من الاول قطعا اي من حيث القطع لا مطلقا
اذ لحق في صدد كون مسافة احدهما اقل لا الزمان احدهما اقل فح يتوجه عليه قوله وفيه حاصله انه لعلم
بعشر القصار من السرعة لا يلزم كونه قطع الثانية اقل لجواز ان يكون الحركة فيه اكثر كذا في شرح حكمة العين

ولسبب توارد الآنات يطلق عليه الزمان والكلام الزمان ليس من مخترعات الوهم بل من هذا الآن المذكور للعلامة المشائي هذا فخر الرازي
ق مع قطع الثانية اي مسافة الاكثر

مقتضه السيال الكائن فيه الحركة بمعنى التوسط وانما كان منشأ لانه يرتسم به امر ممتد
وشأ الزمان هو الآن

ق يجوز ان يتوافقا زمانا لعله اراد او زمانا وقع فيه الحركتان معا وهو ما بعد ابتداء الثانية وغير المسافتين لاختلاف كل منها
اي من مسافة الاولى اذا كانت اسرع وبذلك يثبت وجود الزمان لانه غير الحركتين وغير المسافتين على فرض توافق اه بخلافه
دونه وحاصل النظر انه يتوجه من قول القائل المذكور انه لا يتم اثبات وجود الزمان على ارتسامه اه وجدا
الزمان وليس كذلك كما عرفت ق وحدة ذلك الامر اي الذي بين اخذ السرعة وتركها ق وان ارتسامه فيكون موجودا
عند المتكلمين فانه من مخترعاته ق يتحد مقدار زمانها اي الذي معها وهو المراد بذلك الامكان فيكون سنة
ايضا ق ومقدار مسافتهما وذلك لا يستلزم تقدر ذلك الامكان ق كذلك اي بمجرد ذلك الاعتبار ق على تقادير شتى
يكون احدهما نصف الاخر او ثلثه او ربعه الى غير ذلك ق اذ من يعلم وجوده اه انا نتيجة هذا الوكان العلم بثبوت المعية
الزمانية تتضمن ان كونها زمانية وذلك غير لازم لجواز ان تكون معلومة بكون المعين مقارنين في
الوجود وهذا لا يتوقف على تصور الزمان وان توقف على وجوده

عبد القادر الهاجر